شركة طلال أبو غزاله وشركاه محاسبون قانونيون
Talal Abu-Ghazaleh & Co. Certified Public Accountants
Professional Register No. 2051058782 سجل شركة مهنية رقم ٢٠٥١٠٥٨٧٨٢

تقرير المراجع المستقل

٨٢٤٩٣ / م

إلى: السادة المساهمين المحترمين
شركة المداواة التخصصية الطبية
شركة مساهمة سعودية
المملكة العربية السعودية

الرأي:
لقد راجعنا القوائم المالية لشركة المداواة التخصصية الطبية - شركة مساهمة سعودية - والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:
لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم" مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية " الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

أمور المراجعة الرئيسية:
أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية الجوهرية عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. تتضمن أمور المراجعة الرئيسية ما يلي:

الإعتراف بالإيرادات	
امر المراجعة الرئيسي	كيفية مراجعة الامر الرئيسي في مراجعتنا
إعترفت الشركة بصافي إيرادات بمبلغ ٧٥,٥ مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (٧٤,٣ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م). تقوم الشركة بالإعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزامات الأداء المرتبطة بالخدمات الطبية والخدمات المرتبطة بها والمنتجات الصيدلانية بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق بعد خصم أي مبالغ غير مستردة. تتضمن العقود مع بعض العملاء على شروط خاصة بحصولهم على خصومات مثل خصومات السداد الفوري أو أي خصومات متوقعة لبعض الخدمات المقدمة. يتم تطبيق أحكام وتقديرات وإفتراضات محاسبية هامة من قبل الإدارة لتحديد مبالغ الخصومات. تم اعتبار عملية الإعتراف بالإيراد من أمور المراجعة الرئيسية لوجود مخاطر مرتبطة بمبلغ الإيرادات تتعلق بالضوابط والأحكام التي تعتمد بشكل رئيسي على تقديرات الإدارة عند إثبات مبلغ الإيرادات. بالإضافة إلى المخاطر المتأصلة المتعلقة بتسجيل الإيرادات أكثر من قيمتها وتأجيل تسجيل الخصومات، وكون أن الإيرادات تعتبر أحد المؤشرات الهامة لقياس أداء الإدارة.	تضمنت إجراءات المراجعة لتقييم الإعتراف بالإيرادات على مايلي: - تقييم مدى ملائمة سياسة الشركة للإعتراف بالإيرادات. - تقييم مدى ملائمة الأحكام والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة المستخدمة من قبل الشركة في عملية الإعتراف بالإيرادات وتحديد المبالغ غير المستردة بناءاً على الشروط التعاقدية والخبرة السابقة في تحصيل المبالغ المعترف بها مقابل الإيرادات. - تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط ذات العلاقة بالإعتراف بالإيرادات. - تحديد وتقييم الضوابط الداخلية للحاسب الآلي ومدى ملائمتها. - قمنا بتنفيذ إختبارات (على أساس العينة) للتسويات والمطابقات والتحصيلات التي تمت مع العملاء الرئيسين للشركة. - تقييم مدى إكتمال وكفاية الإفصاحات ذات الصلة.
راجع الإيضاح رقم (٤) للسياسة المحاسبية وإيضاح رقم (٧) ورقم (٢٠) للإفصاحات المرتبطة.	

Nasser Saeed Al-Hajri (NSH) Tower - 10th floor,
King Fahd Bin Abulaziz Road, Al Rakah Aljanubiyah, Al Khobar
Tel: +966 920013022
Fax: +966 13 8147726
P.O.Box: 3187, Al Khobar 31952, Saudi Arabia
tagi.sa
tagco.khobar@tagi.com
برج ناصر سعيد الهاجري - الطابق العاشر،
طريق الملك فهد بن عبدالعزيز، الراكة الجنوبية، الخبر
هاتف: ٩٢٠٠١٣٠٢٢ ٩٦٦+
فاكس: ٨١٤٧٧٢٦ ١٣ ٩٦٦+
ص.ب: ٣١٨٧، الخبر ٣١٩٥٢، المملكة العربية السعودية

المعلومات الأخرى:
إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها ، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا .
ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى ، ولا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك .
وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة ، وعند القيام بذلك ، نأخذ بعين الإعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة ، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري .
عند قراءتنا للتقرير السنوي لعام ٢٠٢٤ ، عندما يكون متاحاً لنا ، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه ، فيجب علينا الإبلاغ عن هذه الحقيقة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساس للشركة وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية، وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار اخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة (والممثلين بأعضاء مجلس الإدارة) هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:
تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائما عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وتُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى إستنتاج بشأن مدى مناسبة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكا كبيرا حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة إستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند إستنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

تقرير المراجع المستقل:
إلى المساهمين في شركة المداواة التخصصية الطبية ـ شركة مساهمة سعودية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (تتمه):

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

كما أننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وعند الإقتضاء، نبلغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، والتي تُعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن طلال أبوغزاله وشركاه

وليد أحمد بامعروف
محاسب قانوني - ترخيص برقم (٤٠٨)

طلال أبوغزاله وشركاه
محاسبون قانونيون
ترخيص ٨١
س.ت C.R. 2051058782
Lic. 81
Public Accountants
TALAL ABU-GHAZALEH & CO.

الخبر في: ٢٠ رمضان ١٤٤٦هـ
الموافق: ٢٠ مارس ٢٠٢٥م

التقرير السنوي للجنة المراجعة عن نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية بالشركة للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١م لشركة المداواة التخصصية الطبية

أولاً: نبذه مختصرة عن لجنة المراجعة

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تشكل بقرار من مجلس ادارة الشركة وفقا الى ما نصت عليه احكام المادة (٤٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية وتختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وكذلك السياسات المحاسبية والاشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وقد تم تعين اللجنة المراجعة بتاريخ (١٤٤٥/١٢/٠٤هـ) الموافق (٢٠٢٤/٠٦/١٠م)، وتتألف لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء وهم :

١. الأستاذ/ محمد ناصيف السيد أبو غزالة – رئيسا
٢. الأستاذ / هاني عبد الجليل محمد الهاشمي – عضوا
٣. الدكتور/ معاذ محمد سعد الهويمل – عضوا

وتنتهي مدة عضويتهم بتاريخ انتهاء دورة المجلس الحالي

ثانياً: أداء لجنة المراجعة للعام المالي ٢٠٢٤م

قامت لجنة المراجعة خلال العام ٢٠٢٤م بعقد عدد من الاجتماعات الخاصة بأعمال مراقبة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والتي نعرض ادناه موجزا عن الاعمال اللي قامت لجنة المراجعة بمتابعتها خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م، وكان اجتماعات اللجنة خلال العام عدد (٦) اجتماعات والتي تتفق مع خطة اللجنة المعتمدة والمتفقة مع لائحة حوكمة الشركات وهي كما يلي:

١- اجتماع لجنة المراجعة رقم ١ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/٠٣/٢٧
٢- اجتماع لجنة المراجعة رقم ٢ المنعقد ٢٠٢٤/٠٤/٣٠ م
٣- اجتماع لجنة المراجعة رقم ٣ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/٠٦/١٠
٤- اجتماع لجنة المراجعة رقم ٤ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/٠٨/٢٥
٥- اجتماع لجنة المراجعة رقم ٥ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٠١
٦- اجتماع لجنة المراجعة رقم ٦ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٧

ثالثاً: مهام ومسئوليات لجنة المراجعة

أعمال تدخل في نطاق اختصاصها وأبرزها:

١- مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية للعام المالي ٢٠٢٤م.
٢- الاشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٤م.

٣- تقييم أداء وقوة النظام المالي خلال العام ٢٠٢٤م.
٤- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في تقارير المراجعة الداخلية.
٥- اجتمعت اللجنة منفردة مع مراجع الحسابات القانوني.
٦- دراسة جميع صفقات الأطراف ذات الصلة كما حددتها النظم والقواعد واللوائح المطبقة.
٧- دراسة مدى فاعلية عملية تحديد المخاطر الهامة لنشاط الشركة وتقييمها وإعداد التقارير عنها وأسلوب إدارة الشركة لتلك المخاطر ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة.
٨- دارسة القوائم المالية الأولية والسنوية للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١م وملاحظات المراجع على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها ونتائج مراجعة العام المالي للشركة مع المراجعين الخارجيين وممثلي الإدارة المناسبين ورفع التوصية للنظر باعتمادها إلى مجلس الإدارة.
٩- الاشراف على مراجع الحسابات.
١٠- دراسة خطاب الإدارة الصادر من مراجع الحسابات.
١١- دراسة تقارير الالتزام التي تعكس مدى الالتزام بالمتطلبات النظامية ومتابعة تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقارير.
١٢- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المهمة بما في ذلك مدى ثبات هذه السياسات سنوياً.
١٣- فضلا عن المسئوليات المذكورة بعالية تأخذ لجنة المراجعة على عاتقها تنفيذ أي مهام أخر توكلها إليها مجلس الإدارة وتقدم للمجلس تقريراً دورياً عما قامت به اللجنة من عمليات فحص وتوصياتها في هذا الشأن.
١٤- إقرار تقرير مراجع الحسابات الخارجي للعام المالي ٢٠٢٤م.
١٥- دراسة عروض مراجع الحسابات وتوصية اللجنة الى المجلس بشأن المحاسب القانوني المرشح وتقرير اللجنة الى الجمعية العامة للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م

رابعاً: نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر

١- الإجراءات الرقابية وفعاليتها في غاية الأهمية وتلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الشركة وإدارة الشركة مسئولة عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية
٢- يستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة الشركة لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة وبقدر معقول من التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محدودة
٣- تم تصميم نظام الرقابة الداخلية بغرض إدارة مخاطر عدم تحقيق الأهداف وليس لتفاديها وبالتالي فأن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها.
٤- لجنة المراجعة تراجع بشكل دوري التقارير التي تعد من المراجعين الداخليين والخارجيين وتتضمن هذه التقارير تقييم لكفاية وفعالية الرقابة الداخلية.

المملكة العربية السعودية - محايل عسير - ص.ب P.O. Box ١٧٦ - ت: K.S.A. Muhayl Aseer - info@almodawat.sa Tel: 0172 / 2856666

خامساً: رأي لجنة المراجعة

استناداً على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة في عام ٢٠٢٤م من قبل كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام والمراجعين الخارجيين وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر ترى لجنة المراجعة سلامة وفعالية كفاءه الضوابط المالية والتشغيلية والداخلية وإدارة المخاطر وأنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤م بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية للشركة.

كما ترى لجنة المراجعة أن نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر المطبقة في الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤ ذات فاعلية وكفاية مناسبة لحجم ونشاط الشركة، ولا توجد لديها أي ملاحظات جوهرية أو قصور في إجراءات الرقابة الداخلية.

سادساً: الخاتمة

تؤيد لجنة المراجعة التأكيدات والاقرارات السنوية من قبل الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية بعدم وجود أي قصور قد يؤثر على التقارير المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م وتؤكد اللجنة بأن الشركة لديها نظام رقابة داخلية سليم وفعال بدرجة معقولة من حيث التصميم والتطبيق ولا يوجد شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وخلال العام لم يكن هناك ملاحظات جوهرية تتعلق بفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة – علما بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً .

والله الموفق ,,,,,

رئيس لجنة المراجعة ,,,

محمد ناصيف السيد أبو غزالة

شركة المداواة التخصصية الطبية 2 المداواة almodawat س.ت ٥٨٦٠٠٦٥٥٧٧

المملكة العربية السعودية - محايل عسير - ص.ب P.O. Box ١٧٦ - ت: K.S.A. Muhayl Aseer - info@almodawat.sa Tel: 0172 / 2856666